الأمم المتحدة

A/58/140–S/2003/707

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 July 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ٤٦ من القائمة الأولية*

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي دول مجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وإلى أعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي السابع للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، المقدم من رئيسة المحكمة الدولية لرواندا وفقا للمادة ٣٢ من نظامها الأساسي (انظر قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، المرفق) التي تنص على ما يلي:

”يقدم رئيس المحكمة الدولية لرواندا التقرير السنوي للمحكمة الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة“.

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.

040903 040903 03-42840 (A)

التقرير السنوي الثامن للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

الجزء الأول

عرض عام

١ - يستعرض هذا التقرير عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وهي السنة الأخيرة من الولاية الثانية للمحكمة. وخلال تلك الفترة، أجريت تسع محاكمات شملت ٢٣ متهما. وقد صدرت أحكاما في ثلاث قضايا شملت أربعة متهمين (إليزافان نتاكيروتيمانا وجيرار نتاكيروتيمانا؛ إليزر نييتيغيكا؛ لوران سيمانزا). نتيجة لذلك، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ كانت قد صدر ١١ حكما يتعلق بـ ١٣ متهما منذ أن بدأت المحكمة أعمالها. ومن أولئك المتهمين البالغ عددهم ١٣ متهما، صدرت لوائح اتهام بحق ١٢منهم وصدر حكم بالبراءة في حق متهم واحد. وفي أربع محاكمات شملت ٨ متهمين، تم الانتهاء من عرض الأدلة وسيستمع إلى المرافعة الختامية في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٣ (قضية سيناغوغو؛ قضية كاجيليجيلي؛ قضية كاموهاندا؛ قضية ميديا). ومن المتوقع أن يصدر الحكم في المحاكمات الأربع في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٣، مما يجعل مجموع عدد الأحكام الصادرة خلال الولاية الثانية تسعة أحكام شملت ١٤ متهما. ويمثل هذا العدد ضعف عدد المتهمين الذين جرت محاكمتهم خلال الولاية الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩). وبالتالي، من المتوقع أن تكون المحكمة قد أصدرت، بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، ١٥ حكما يشمل ٢١ متهما منذ المحاكمات الأولى التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (في أعقاب وصول المتهم الأول إلى أروشا في منتصف عام ١٩٩٦)[1]. والعمل جار بالنسبة لمحاكمتين تشملان ١٠ متهمين (''قضية بوتاري''؛ ''قضية عسكرية'').

٢ - وفيما يتعلق بالمحاكمات التسع الجارية خلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت قرارات بالنسبة لـ ٢٩٣ التماسات وأصدرت أوامر جدولة. علاوة على ذلك، أشرفت الدوائر على الأعمال التحضيرية السابقة للمحاكمات في ٢١ قضية تشمل ٣١ متهما. وقد نشأ عن هذه الأنشطة التحضيرية السابقة للمحاكمات ٣٩ قرارا بشأن التماسات وجلسات استماع للمثول الأولي للمتهمين، وحالات تصديق على لوائح الاتهام ومؤتمرات لتحديد المراكز.

٣ - وبالإضافة إلى المتهمين الـ ١٣ الذين صدرت بحقهم أحكام، وإجراءات الدعاوى المتهمين الثمانية التي بلغت مرحلة المرافعة الختامية والمحاكمات الجارية بالنسبة للمتهمين الـ ١٠ (انظر الفقرة ١ أعلاه)، ثمة ٣١ متهما ينتظرون في مرافق الاحتجاز التابعة للمحكمة إلى أن تتم محاكمتهم. وقد اضطلعت المحكمة بأعمال تحضيرية لكفالة الشروع المبكر في المحاكمات الجديدة خلال الولاية الثالثة (أيار/مايو ٢٠٠٣). وأنشئت ثلاث لجان ابتدائية جديدة مؤلفة من ممثلين عن الدوائر، والادعاء، والأقسام ذات الصلة من قلم المحكمة (قسم إدارة شؤون المحكمة؛ قسم خدمات اللغات والمؤتمرات؛ قسم إدارة شؤون محاميّ الدفاع) بغية كفالة التنسيق اللازم. ومن المتوقع الشروع في أربع محاكمات جديدة تشمل ١٠ متهمين بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وفي ذلك الوقت، يكون قد تم الانتهاء من محاكمة ٣١ متهما أو تكون محاكمتهم جارية. ومن المحتجزين الـ ٢١ المتبقين، تم القبض على متهم واحد في عام ١٩٩٩. ومن المتوقع أن تبدأ محاكمته في عام ٢٠٠٤. أما المحتجزين الآخرين، فهم رهن المحكمة بانتظار محاكمتهم على النحو التالي: أربعة منذ عام ٢٠٠٠؛ خمسة منذ عام ٢٠٠١؛ ١٠ منذ ٢٠٠٢؛ ومتهم واحد منذ عام ٢٠٠٣. والمحكمة حريصة على أن تبدأ المحاكمات المتعلقة بأولئك المتهمين حالما تسمح لها قدرتها القضائية بالقيام بذلك.

٤ - وقد أوردت تقارير سنوية سابقة وصفا للتحديات التي تواجه المحاكم المخصصة، بما في ذلك: مدى تعقد القضايا؛ ضرورة كشف وترجمة الوثائق على نحو مستفيض؛ نقل الشهود من جميع أنحاء العالم؛ عدم توافر الشهود؛ الحاجة إلى توفير ترجمة شفوية للشهود باللغات الانكليزية والفرنسية ولغة كينيارواندا. وتساهم هذه العوامل في أن المحاكمات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تستغرق وقتا أطول من الوقت اللازم للمحاكمات على الصعيد الوطني. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المحكمة بذل جهودها لتجنب الاستهلاك غير الضروري للوقت. وفي المرحلة السابقة للمحاكمة، يتخذ قرار بشأن الالتماسات على أساس حوافظ المستندات، ما يوفر الوقت والتكاليف المتصلة بالحصول على خدمات محامي دفاع ونفقات سفره لحضور الجلسات. وعندما يكون ذلك ممكنا، تتخذ هذه القرارات من جانب قاض واحد بدلا من ثلاثة قضاة. وخلال المحاكمات، يجري تناول

العديد من الالتماسات شفويا، وهو إجراء يوفر الوقت الذي يقضى في صياغة القرارات الخطية والحد من الحاجة إلى خدمات الترجمة، إذ أن هذه القرارات تترجم شفويا في قاعة المحكمة. وتتمثل خطوة نحو الأمام في تحقيق الترجمة الشفوية من لغة كينواردا إلى الانكليزية والفرنسية في كافة الدوائر الابتدائية الثلاث، مما يستغرق وقتا أقل من الوقت الذي تستغرقه الترجمة اللاحقة بنسبة ٢٥ في المائة.

٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت دائرة الاستئناف حكمين على أساس الوقائع الموضوعية (باجيليشيما،؛ روتاغاندا)، وستة قرارات بشأن استئنافات العارضة و ١٩ قرارا وأمرا آخرين. وهناك قضية استئناف على أساس الوقائع الموضوعية قيد الاستعراض (إليزافان وجيرار نتاكيروتيمانا). وقدم إخطاران بالاستئناف بالنسبة لحكمين صدرا عن محاكمتين (إليزر نييتيغيكا؛ لوران سيمانزا).

٦ - وعقدت جلستان للمحكمة بكامل هيئتها خلال الفترة قيد الاستعراض: في ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وفي ٣٦ و ٣٧ أيار/مايو ٢٠٠٣. وخلال الجلستين، اعتمد القضاة عدة تغييرات تتصل بالقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات من أجل تيسير الإجراءات. وشملت التغييرات الهامة إمكانية تعليق لائحة الاتهام في حال نقلت القضية إلى ولاية قضائية وطنية (القاعدة ١١ مكررا)؛ مواصلة المحاكمة، في ظروف معينة، برئاسة قاض بديل في حال وفاة قاض، أو مرضه، أو استقالته، أو عدم انتخابه مجددا (القاعدة ١٥ مكررا)؛ إدخال إجراء يتعلق باتفاق يقر المتهم به بالجرم (القاعدة ٦٢ مكررا)؛ والحد من استجواب الشهود من قبل الخصم (القاعدة ٩٠). وفي إطار خطة إصلاح دائرة الاستئناف، اعتمدت عدة تعديلات للقواعد تتعلق باستئنافات. وعلى الصعيد الإداري، أنشئ، بموجب القاعدة ٢٣ مكررا، مجلس تنسيق مؤلف من رئيس ومدع عام ورئيس قلم المحكمة من أجل تنسيق أنشطة الهيئات الثلاث للمحكمة. ووفقا للقاعدة ٢٣ مكررا ثانيا، توفر لجنة إدارية مؤلفة من الرئيس ونائبه وقاض منتخب ورئيس قلم المحكمة المساعدة إلى الرئيس عند اضطلاعه بمهام الإشراف التي تتعلق، بصورة خاصة، بجميع أنشطة قلم المحكمة ذات الصلة بالدعم الإداري والقضائي المقدمين إلى الدوائر والقضاة.

٧ - وإثر طلب مقدم من المحكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، اتخذ مجلس الأمن في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ القرار ١٤٣١ (٢٠٠٢) الذي يتيح إنشاء مجموعة مؤلفة من ١٨ قاضيا مخصصا في المحكمة. والغرض من الإصلاح، الذي يتبع قرارا مماثلا لمجلس الأمن بشأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة اتخذ في عام ٢٠٠٢، هو تعزيز القدرة القضائية للمحكمة[٢]. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أحال مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

التعيينات التي تلقاها الأمين العام. وانتخب القضاة المخصصون في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٨ - وسيسمح وصول القضاة المخصصين شطر دائرة ابتدائية إلى قسمين، يتألف كل قسم من قضاة دائمين وقضاة مخصصين. إلا أن قرار مجلس الأمن بالنسبة للمحكمة لا يسمح للأسف إلا بالاستعانة بأربعة قضاة مخصصين في آن واحد. وهو عدد ضئيل يحد من فعالية الإصلاح واعتماد الرقم ٤ يجعل توزيع القضاة بين الأقسام عملية صعبة. إذ عمليا، هذا يعني أن المحكمة ستكون عادة قادرة على إنشاء أربعة أقسام فقط، نظرا إلى أن مجموع عدد القضاة هو تسعة قضاة دائمين وأربعة قضاة مخصصين. بالمقابل، أتيحت للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فرصة الاستعانة بتسعة قضاة مخصصين في آن واحد. وهذا الحل يسمح بإنشاء ستة أقسام. وبغية كفالة إنهاء ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الوقت المناسب، من الضروري زيادة عدد القضاة المخصصين في أسرع وقت ممكن. إذ عندما تقسم الدائرة إلى أقسام، يعمل القضاة وفقا لنوبات صباحية ونوبات ما بعد الظهر. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، جرى الاضطلاع بنجاح بمشروع تجريبي على أساس نوبات من الساعة ٨:٠٠ إلى ١٣:٠٠ ومن الساعة ١٤:٠٠ إلى الساعة١٩:٠٠.

٩ - وواصل الادعاء تنفيذ استراتيجيته فيما يتعلق بالتحقيق في القضايا الجديدة، وتحضير القضايا للمحاكمة وإجراء المحاكمات والاضطلاع بإجراءات الاستئناف. ويجري الادعاء ٢٦ تحقيقا. ولوائح الاتهام الـ ٢٦ الجديدة الناشئة، التي تعتزم المدعية العامة تقديمها للتصديق عليها بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، سوف تنهي برنامج التحقيقات الذي تضطلع به. ومن المتوقع أن يكون العدد الفعلي للأشخاص الذين ستتم محاكمتهم أقل من ٢٦ إذ أن بعد المشتبه بهم قد يكونون قد توفوا أو يجوز أن يكون قد تعذر العثور عليهم.

١٠ - وقد تعرف الادعاء أيضا على ٤٠ مشتبه بهم يعتزم إحالة مقاضاتهم إلى ولاياتهم القضائية الوطنية. ومن أولئك الأشخاص، ١٥ ينتمون إلى بلدان قد اعتمدت مبدأ الولاية القضائية العالمية، مما يعني أنه من الممكن محاكمتهم في بلدانهم. أما القضايا المتعلقة بـ ٢٥ مشتبه بهم آخرين، يزعم أنهم لم يشغلوا مناصب عليا ذات مسؤولية خلال أحداث عام ١٩٩٤، فمن الممكن إحالتها إلى السلطات الرواندية، شريطة عدم فرض عقوبة الإعدام. وبغية تيسير إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية، اعتمد حكم جديد، القاعدة ١١ مكررا مماثلة للقاعدة الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافية السابقة،خلال الجلسة الثانية عشرة للمحكمة بكامل هيئتها المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ (انظر الفقرة ٦ أعلاه).

١١ - وبالاستناد إلى أن محاكمة ٣١ متهما ستنتهي أو تكون جارية في نهاية عام ٢٠٠٣ وأن ٢١ محتجزا سيكونون بانتظار أن تبدأ محاكمتهم، فضلا عن برنامج التحقيقات المنقح الذي يضطلع به الادعاء، فإن المحكمة تعد حاليا استراتيجيتها للإنجاز التي ستعمم على هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في المستقبل القريب.

١٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، شغلت وظيفة نائب المدعية العامة، التي كانت شاغرة لما يزيد عن سنة. ومركز نائب المدعية العامة هو حاليا في مقر المحكمة في أروشا، حيث تجرى المحاكمات مع أنه يقوم تكرارا بزيارات إلى رواندا. وشغل المنصب الشاغر لرئيس هيئة الادعاء، ومقره أروشا أيضا، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن تيسر هذه التطورات إحراز المزيد من التقدم.

١٣ - وطرأت تغييرات تنظيمية وحدثت حركة موظفين في قلم المحكمة خلال الفترة قيد الاستعراض. ونقل قسم الخدمات القانونية العامة إلى شعبة خدمات الدعم الإداري، ونقل قسم خدمات اللغات والمؤتمرات إلى شعبة الخدمات القضائية والقانونية. والهدف من هذه الإصلاحات تدعيم قدرة رئيس قلم المحكمة على توفير الدعم القضائي والإداري إلى الدوائر الابتدائية، والادعاء والدفاع. وأنشئ قسم للعلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي لتعزيز التعاون بين المحكمة والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

١٤ - ولا تزال المحكمة تتلقى عددا كبيرا من الزائرين من وفود وأفراد يمثلون حكومات، وبرلمانات، ومنظمات مختلفة، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميين. وقدمت إحاطات لما يزيد عن ١ ٣٠٠ شخصا كانوا جزءا من وفود رسمية بلغ عددها ١١٦ وفدا زارت المحكمة خلال الفترة قيد الاستعراض. وخلال هذه السنة، تكرم رئيس فنلندا بزيارة المحكمة. ويشجع الرئيس ورئيس قلم المحكمة المهنيين الروانديين والمسؤولين الحكوميين على زيارة المحكمة.

الجزء الثاني

معلومات محددة

أولا - مكتب الرئيس

١٥ - من ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، كان القاضي نافانيثيم بيلي (جنوب أفريقيا) رئيسا للمحكمة والقاضي إيريك موسي (النرويج) نائبا للرئيس. وفي

٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، انتخب القاضي إيريك موسي (النرويج) رئيسا جديدا للمحكمة والقاضية أندريزيا فاز (السنغال) نائبة للرئيس الجديد.

ثانيا – الدوائر

١٦ – تتألف الدوائر من ١٦ قاضيا مستقلا، ويعمل ثلاثة قضاة في كل من الدوائر الابتدائية الثلاث، كما يعمل ستة قضاة في دائرة الاستئناف. وتتألف دائرة الاستئناف من خمسة من أصل سبعة من أعضائها الذين يبتون في قضايا الاستئناف أو المراجعة. وتنتهي فترة ١١ قاض في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، انتخبت الجمعية العامة ١١ قاضيا دائمين. وأعيد انتخاب سبعة قضاة. وهم بالترتيب الأبجدي: أرليت راماروسون (مدغشقر)؛ وليم حسين سيكولي (جمهورية تترانيا الاتحادية)؛ أسوكا دي زوياسا غوناواردانا (سري لانكا)؛ محمد غوني (تركيا)؛ أندريزيا فاز (السنغال)؛ إيريك موسي (النرويج)؛ لويد جورج وليم كس (سانت كيتس ونيفيس). والقضاة الأربعة المنتخبين الجدد هم: منصور أحمد (باكستان)؛ سرغي أليكسيفيتش إيغوروف (الاتحاد الروسي)؛ إينيس مونيكا واينبرغ دي روكا (الأرجنتين)؛ جاي ريدي (فيجي). إلا أن القاضي منصور أحمد استقال قبل أن يستلم مهامه. وتبذل الجهود لشغل هذا الشاغر القضائي.

١٧ – وانتهت في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣ مدة خدمة القضاة بيلاي، وأوستروفسكي، ودولنتش، وماكوتو. وقد اشترك جميع القضاة الأربعة في محاكمات اكتملت. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣ طلبت المحكمة تمديد مدة خدمة أولئك القضاة الأربعة ليتسنى لهم إتمام ما بدأوه من عمل في قضايا لم تكتمل. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ قرر مجلس الأمن تمديد مدة خدمة القضاة الأربعة لتمكينهم من الانتهاء من قضايا كاجيليجيلي، وكاموهاندا، و ''وسائط الإعلام'' قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ومن قضية سيانغوغو قبل نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٣[٣].

١٨ – وتتألف الدوائر مما يلي:

(أ) الدائرة الابتدائية الأولى (حتى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣): القاضي نافانيثم بيلاي (جنوب إفريقيا) رئيسا؛ والقاضي إيريك موسي (النرويج) والقاضية أندريزيا فاز (السنغال). وبعد ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣: القاضي إيريك موسي (النرويج) رئيسا، والقاضي جاي رام ريدي (فيجي) والقاضي سيرغي أليكسيفيتش إيغيروف (الاتحاد الروسي)؛

(ب) الدائرة الابتدائية الثانية (حتى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣): القاضي وليم حسين سيكول (جمهورية تترانيا المتحدة) رئيسا؛ والقاضي وينستن تشرشل ماتانزيما ماكوتو (ليسوتو)، والقاضية أرليت راماروسون (مدغشقر). وبعد ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣: القاضي وليم حسين سيكول (جمهورية تترانيا المتحدة) رئيسا، والقاضي أسوكا دي زويسا غوناوردانا (سري لانكا) والقاضية أرليت راماروسون (مدغشقر).

(ج) الدائرة الابتدائية الثالثة (حتى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣): القاضي لويد جورج ويليامز (سان كيتس ونيفيس) رئيسا؛ والقاضي بافل دولنتش (سلوفينيا) والقاضي ياكوف أركافيدش أوستروفسكي (الاتحاد الروسي). وبعد ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣: القاضي لويد جورج ويليامز (سان كيتس ونيفيس) رئيسا؛ والقاضية أندريزيا فاز (السنغال)، وبسبب شغور منصب قاض (انظر الفقرة ١٦ أعلاه)، عُيّن القاضي سيرغي أليكسيفيتش إيغيروف (الاتحاد الروسي) مؤقتا؛

(د) دائرة الاستئناف: القاضي تيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية) رئيسا منذ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣؛ والقاضي محمد شهاب الدين (غيانا)، والقاضي كلود جوردا (فرنسا) رئيسا حتى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣، والقاضي فاوستو بوكار (إيطاليا)، والقاضي محمد غوناي (تركيا)، والقاضي أسوكا دي زويسا غوناوردانا (سري لانكا)، والقاضي دايفد هونت (أستراليا). وحلت القاضية إيناس مونيكا فاينبرغ دي روكا (الأرجنتين) محل القاضي أوسوكا دي زويسا غوناواردانا منذ ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ألف - الدائرة الابتدائية الأولى

١٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت الدائرة الابتدائية الأولى إجراءات في ثلاث قضايا تضم ستة متهمين. وعُقدت الجلسات مدة ٨٧ يوما في قضية ''وسائط الإعلام'' التي نُظر فيها على أساس مسارين شملا قضية نتاكيروتيمانا، التي ضمت شخصين متهمين (خلال ٣ أيام محاكمة مدة الفترة قيد الاستعراض)، ثم في قضية نييتغيكا (بمجموع ٢٨ يوم محاكمة).

المدعية العامة ضد جان بوسكو بارياغويزا (*ICTR-97-19-T*)، وفرديناند ناهيمانا (*ICTR-96-11-T*) وحسن نغيزي (*ICTR-97-27-T*) المشار إليها باسم قضية ''وسائط الإعلام''

٢٠ - اختتم الادعاء مرافعاته في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بعد دعوة ٤٧ شاهدا منهم خمسة خبراء شهود ومحققان اثنان، وبعد عرض عدد كبير من الوثائق والأدلة. وبدأ الدفاع مرافعاته في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ واختتمها في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣. وفي الفترة المشمولة

بالاستعراض، تواصلت المحاكمة ٨٣ يوما، خُصص منها ٧١ يوما لمرافعات الدفاع. ويُنتظر الإدلاء بالملاحظات الختامية من ١٨ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

٢١ - وأدلى فرديناند ناهيمانا بشهادة دفاعا عن نفسه ودعا ١٣ شاهدا، منهم أحد الخبراء، للإدلاء بشهادة نيابة عنه. وأدلى حسن نغيزي أيضا بشهادة ودعا ٣١ شاهدا، منهم أحد الخبراء، للإدلاء بشهادات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عرض الادعاء ٨٥ وثيقة ودليلا، وعرض الدفاع ٣٤٩ وثيقة ودليلا. ومن ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، ولّدت قضية وسائط الإعلام ٦٥٠ ١٠ صفحة من المحاضر بالانكليزية و ٠٠٠ ١٦ صفحة بالفرنسية. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أُضيف حوالي ٥٤٩ ٣ صفحة من المحاضر بالانكليزية وحوالي ٠٠٠ ٥ صفحة بالفرنسية. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اتخذت الدائرة في هذه القضية ٨١ قرارا منها ١٩ قرارا شفويا.

المدعية العامة ضد إيليزافان نتاكيروتيمانا وجيرار نتاكيروتيمانا (*ICTR-96-10-T* و *ICTR-96-17-T*)

٢٢ - في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أصدرت المحكمة قرارها في هذه القضية. وحُكم على إيليزافان نتاكيروتيمان، وهو قسيس في طائفة السبتيين، بـ ١٠ سنوات سجنا. وحُكم على ابنه جيرار نتاكيروتيمانا، وهو طبيب بنفس الطائفة بـ ٢٥ سنة سجنا. وكانت محاكمته بدأت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. واستُمع خلال المحاكمة التي تواصلت ٥٧ يوما مدة ١٤ أسبوعا إلى ٤٣ شاهدا. وأدلى الجانبان بملاحظاتهما الختامية يومي ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وطلب الجانبان استئناف الحكم.

المدعية العامة ضد إليزير نييتيغيكا (*ICTR-96-14-T*)

٢٣ - بعد إدلاء الطرفين بملاحظاتهما الختامية، في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أصدرت الدائرة حكمها في القضية في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣. وحُكم على المتهم، وهو وزير إعلام سابق، بالسجن بقية حياته. وكان الادعاء قد بدأ مرافعاته يوم ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ واختتمها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بعد دعوة ١٣ شاهدا إلى الإدلاء بشهادات. وبدأ الدفاع مرافعاته في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ واختتمها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بعد دعوة ١١ شاهدا. ودامت المحاكمة ٣٣ يوما منها يومان للاستماع للملاحظات الختامية. ولم يمكن الاستفادة من عدة أيام محاكمة بسبب غياب شهود من رواندا. وفي قرار صادر في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ذكّرت الدائرة رواندا بالتزامها بتيسير سفر الشهود. واستُؤنفت المحاكمة في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ بالاستماع إلى أحد شهود الادعاء. وخلال المحاكمة، أصدرت الدائرة ١٨ قرارا، منها أربعة قرارات شفوية.

الإجراءات السابقة للمحاكمة

٢٤ - إلى جانب المحاكمات الجارية، أعدت الدائرة الابتدائية الأولى ثمانية قضايا شملت ١٧ متهما. وصدر ١٦ قرار في قضايا المدعية العامة ضد موهيمانا؛ والمدعية العامة ضد نزيوريرا؛ والمدعية العامة ضد نشاميهيغو؛ والمدعية العامة ضد سيمبا؛ والمدعية العامة ضد مبامبارا. وأجرت الدائرة الاستماع التمهيدي لقضية المدعية العامة ضد رنزاهو.

باء - الدائرة الابتدائية الثانية

٢٥ - منذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، نظرت الدائرة الابتدائية الثانية في ١١ قضية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، حدثت التغييرات التالية في القضايا المعهود بها إلى الدائرة الابتدائية الثانية: سُحب في ١٤ آب/أغسطس الاتهام الموجه إلى ليونيداس روساتيرا؛ وتوفي في ٢٤ كانون الثاني/يناير صامويل موزابيمانا؛ وعُهد إلى الدائرة بقضية المتهم ثارسيس ريتراهو في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ كانت الدائرة تنظر في قضايا شملت ٢٠ متهما.

المدعية العامة ضد جوفينال كاجيليجيلي (*ICTR-98-44-T*)

٢٦ - بدأ الدفاع مرافعاته يوم الاثنين ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وجرت المحاكمة على مراحل من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ومن ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ومن ٣١ آذار/مارس إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وإلى حد ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، استُمع إلى ٢٨ شاهد دفاع. ودامت المحاكمة ٧٤ يوما. وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، طلب الادعاء السماح بدعوة شهود طعن، عملا بالمادة ٨٥ (أ) (٣) من قواعد وأدلة الإثبات. ورفضت المحكمة الطلب في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. ومن المتوقع الإدلاء بالملاحظات الشفوية أيام ١٤ و ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٢٧ - وخلال مرافعات الدفاع، أصدرت المحكمة ٥ قرارات شفوية موضوعية تناولت مسائل مثل إصدار نصوص ومواجيز شهادات الشهود، وإجراء دعوة الخبراء للشهادة، وقبول تقارير الخبراء، والشهادات التي يدلي بها الخبراء مباشرة، وكذلك استبعاد محققي الدفاع من الرجوع إلى سجل المحكمة. وأصدرت المحكمة أيضا ١١ قرارا كتابيا في هذه القضية.

المدعية العامة ضد جان - دي - ديو كاموهاندا (*ICTR-99-54-T*)

٢٨ - بدأ الدفاع مرافعاته في هذه القضية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ بطلب تطبيق القاعدة ٢٨ مكررا (لائحة تبرئة)، قُبلت جزئيا. وتواصلت المحاكمة على مراحل، من

١٩ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ومن ١٣ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣، ومن ٢٨ نيسان/أبريل إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣. وإلى حد ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، استُمع إلى ٣٦ شاهد دفاع. وتواصلت المحاكمة ٨١ يوما. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، رفضت المحكمة طلب الادعاء تقديم حجج للطعن. ومن المتوقع الاستماع إلى الملاحظات الختامية من ١٩ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

٢٩ - وخلال مرافعات الدفاع، أصدرت الدائرة ٧ قرارات شفوية تناولت المسائل التالية: تبرئة كاموهاندا من تهمة التآمر لارتكاب إبادة جماعية؛ وإحضار محققين من مكتب المدعي العام؛ وإزالة تدابير حماية الشهود؛ وإجازة لتغيير قائمة شهود الدفاع؛ ورفض لائحة شفوية من الادعاء للكشف عن معلومات؛ واستخدام الملاحظات المدونة خلال استجواب الشهود خلال مناقشة المحقق أو صاحب تلك الملاحظات. وأصدرت الدائرة أيضا ١٠ أحكام كتابية في هذه القضية.

المدعية العامة ضد بولين نيراماسوهوكو وأرسين شالوم نتاهوبالي (*ICTR-97-21-T*)؛ وسيلفين نسابيمانا وألفونس نتيزيريايو (*ICTR-97-29-A & BT*)؛ وجوزيف كانيباشي (*ICTR-96-15-T*)؛ وإيلي ندايامباجي (*ICTR-96-8-T*)؛ والمشار إليها باسم قضية ''بوتاري'' (*ICTR-98-42-T*)

٣٠ - بدأت محاكمة المتهمين الستة في هذه القضية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجريت المحاكمة من ٢٠ أيار/مايو إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ومن ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ومن ٢٤ شباط/فبراير إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وإلى حد ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، استُمع إلى ٢٣ شاهد ادعاء. ومن المتوقع أن تُستأنف المحاكمة وتتواصل خمسة أسابيع من ٩ حزيران/يونيه حتى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣. بيد أن القاضي ماكوتو لم يُنتخب من جديد ولم تمدد مدة خدمته لتمكينه من الانتهاء من النظر في قضية بوتاري (انظر الفقرة ١٧ أعلاه)، فاضطرت الدائرة إلى تعليق الدورة.

٣١ - وأجرى الرئيس مع الأطراف في القضية مشاورات وسألهم إن كانوا يوافقون على مواصلة المحاكمة بإشراف قاض بديل. وقبل الادعاء وأحد المتهمين مواصلة المحاكمة بإشراف قاض بديل. وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أصدر القاضيان ويليام هـ. سيكول وأرليت راماروسون قرارا بتحديد تواريخ جديدة للمحاكمة تطلب من الأطراف أن يقدموا بحلول ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ ملاحظات كتابية عما إذا كانوا يعتبرون مواصلة المحاكمة بقاض بديل، عملا بالقاعدة ١٥مكررا (دال)، حلا يخدم العدالة.

٣٢ - ولم يمكن الاستفادة من عدد كبير من أيام المحاكمة، يعادل دورة بخمسة أسابيع (٢٠ يوما ونصف) خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وذلك بسبب غياب الشهود. يُضاف إلى ذلك أن قضية بوتاري تشمل أكبر عدد من المتهمين في قضية مشتركة تُعرض على المحكمة. ولذلك فإن المناقشات يمكن أن تطول، إذ يمكن لدفاع مختلف الأطراف أن يمارس حقه في مناقشة الشهود. وأصدرت الدائرة ٦ قرارات موضوعية شفوية في هذه القضية.

الإجراءات السابقة للمحاكمة

٣٣ - أكدت الدائرة من جديد في قضية المدعية العامة ضد ريتراهو التهمة الموجهة وأصدرت أمرا بعدم الكشف عن المعلومات الواردة في الشهادات والتي يمكن أن تؤدي إلى تحديد هوية الأشخاص. وفي قضية المدعية العامة ضد كانياروكيغا، لبّت الدائرة طلبا من جانب واحد بتعديل التهمة الموجهة وطلبا آخر من جانب واحد للتراجع في أمر بعدم الكشف عن معلومات تتصل بتوجيه التهمة وبأمر بالقبض.

٣٤ - وخلال الفترة المستعرضة، أصدرت الدائرة قرارات بشأن ست لوائح سابقة للمحاكمة في مسائل تتصل بقضية المدعية العامة ضد كاسيمير بيزيمونغو، وجاستين موغيزي، وبروسبر موغيرانيزا، وجيروم بيكامومباكا (*ICTR-99-50-T*)؛ وخمسة قرارات في قضية المدعية العامة ضد إوغستن ندينديليمانا، وفرانسوا كزافيي نزونيمي، وإينوسون ساغاهوتو، وإوغستن بيزيمونغو وآخرين (*ICTR-00-56-T*)؛ وقرارين قبل وفاة المتهم في قضية المدعية العامة ضد صامويل موزابيمانا (*ICRT-01-62-T*)؛ وقرارا واحدا في قضية المدعية العامة ضد هـ. نسينغيمانا (*ICRT-01-69-I*)؛ وقرارين في مسألة المدعية العامة ضد ب. بيسينغيمانا (*ICRT-00-60-I*).

جيم - الدائرة الابتدائية الثالثة

٣٥ - في الفترة قيد الاستعراض، نظرت الدائرة الابتدائية الثالثة في ثلاث قضايا شملت ثمانية متهمين. وأصدرت الدائرة ١٣٥ قرارا بشأن لوائح، منها لوائح سابقة للمحاكمة، ولوائح محاكمة، ولوائح عند البدء، وطلبات شفوية.

المدعية العامة ضد لوران سيمانزا (*ICTR-97-2-T*)

٣٦ - في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ أصدرت الدائرة حكمها في هذه القضية التي شملت عمدة قرية سابق. وخلال أيام المحاكمة الثمانين، أدلى ٢٤ شاهدا، منهم خبيران، بشهادات لفائدة الادعاء، و ٢٧ شاهدا، منهم المتهم، لفائدة الدفاع. وأصدرت الدائرة ٧٨ قرارا وأوامر

أخرى خلال المحاكمة. وبما أن الدفاع لم يعلن عن نيته الاعتماد على الدفاع بحصر النفس، سمحت الدائرة للادعاء بدعوة شهود إضافيين للطعن. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أصدرت الدائرة ١٠ قرارات (أربعة قرارات كتابية وستة قرارات شفوية) في هذه القضية. واختتم الأطراف مرافعاتهم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وأدلوا بملاحظاتهم الختامية في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

المدعية العامة ضد أندريه انتاغيرورا وإيمانويل باغامبيكي وصامويل إيمانشموي (*IC TR-99-46-T*) المشار إليها باسم ''قضية سيانغوغو''

٣٧ - تتوقع الدائرة اكتمال إجراءات المحاكمة في الأسبوع المنتهي في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقد أكمل الادعاء مرافعته الرئيسية باستدعاء ٤١ شاهدا من بينهم أحد الخبراء ومحققين على مدى ٧٣ يوما من أيام المحاكمة. واختتمت أفرقة الدفاع الثلاثة مرافعاتها في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ باستجواب ما مجموعه ٨٣ شاهدا من بينهم المتهم نفسه على مدى ٨٦ يوما من أيام المحاكمة.

٣٨ - سعى الادعاء في طلب قدمه في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، إلى استدعاء ١١ شاهدا لدحض دفاع الحصر الذي قدمه المتهمان انتاغيرورا وإيمانشموي أثناء المحاكمة ولإدانة ما رآه شهادة زور قدمها شاهدان من شهود الدفاع بالنيابة عن المتهم باغامبيكي. ورفضت الدائرة هذا الطلب. وسيقدم الطرفان أيضا مرافعاتهما الختامية في جلسة تعقد في الأسبوع الذي يبدأ في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتعتزم الدائرة إصدار حكمها في هذه القضية بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أو في مطلع عام ٢٠٠٤. وأصدرت الدائرة ٦٧ قرارا أثناء الفترة قيد الاستعراض.

المدعية العامة ضد ثيونستي باغوسورا وغراسيان كابليغي وألويز انتاباكوز وأناتولي ينسنغوبا (*ICTR-98-41-T*) يشار إليها ''بقضية العسكريين''

٣٩ - تشمل هذه القضية محاكمة ٤ متهمين يدعى بأنهم تولوا مناصب عسكرية رفيعة أثناء الأحداث التي شهدتها رواندا في عام ١٩٩٤. وقدم الادعاء بيانه الافتتاحي في هذه القضية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تم الاستماع إلى شاهدين من شهود الاتهام على مدى ٣٠ يوما من أيام المحاكمة. وكان الشاهدان هما أحد الخبراء وأحد الشهود الحقيقيين. ولم يعاد انتخاب القاضي دولنك وهو أحد القضاة الذين يحكمون في هذه القضية. واستمرت المحاكمة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أمام الدائرة الابتدائية المشكلة حديثا (انظر الفقرة ١٨ أعلاه). وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ قدم ٧ من

شهود الاتهام شهاداتهم. ومنذ بدء المحاكمة أصدرت الدائرة الابتدائية الثالثة أكثر من ٥٠ أمرا وقرارا في هذه القضية.

٤٠ - طلب أحد المتهمين من الدائرة أن تأمر قلم المحكمة بتعيين محام خاص ليمثله كمستشار رئيسي. ورفضت الدائرة الطلب ورأت أن المتهم المعوز لا يتمتع بحق مطلق في اختيار محاميه. وقد يعزز هذا القرار الاختصاص السابق لهذه المحكمة ويشكل الأساس لمجموعة الطلبات التي قدمها المتهم لتغيير مستشاره مما يتسبب في تأخير إجراءات المحاكمة ويتسبب في تكبد خسائر مالية كبيرة من جانب برنامج المساعدة القانونية للمحكمة.

٤١ - في خطوة من الدائرة الابتدائية الثالثة لتبسيط محاكمة ''قضية العسكريين'' أمرت الادعاء العام بإصدار قائمة نهائية بالشهود والحد من عدد الشهود الذين ينبغي استدعاءهم أثناء المحاكمة. وكان الادعاء قد اقترح استدعاء أكثر من ٢٢٠ شاهدا. واستجابة لأمر الدائرة قدم الادعاء قائمة منقحة تضم ١٢١ شاهدا.

٤٢ - وأخيرا، أصدرت الدائرة قرارا بشأن طلب الادعاء المتعلق بالإحاطة القضائية. وبعد إحاطة الدائرة قضائيا بأكثر من ٤٠ اقتراحا عمليا ووثيقة، استطاعت تفادي إضاعة الوقت القيم أثناء المحاكمة وعرض الدليل الرسمي للوقائع.

الإجراءات السابقة للمحاكمة

٤٣ - بجانب المحاكمات المستمرة نفذت الدائرة أنشطة سابقة للمحاكمة في ٥ قضايا شملت خمسة متهمين هي المدعية العامة ضد أموفوني (*ICTR-2000-55-I*) والمدعية العامة ضد غاتيتي (*ICTR-2000-61-I*) والمدعية العامة ضد غاسوم بيتسي (*ICTR-2001-64-I*) والمدعية العامة ضد رو كوندو (*ICTR-2001-70-I*) والمدعية العامة ضد كاريرا (*ICTR-2001-74-I*) . فصلت الدائرة في العديد من الطلبات بشأن هذه القضايا. وبالإضافة إلى ذلك أكدت الدائرة صحائف الاتهام وأصدرت الأوامر ذات الصلة بها وترأست الجلسات الأولية في قضية المدعية العامة ضد أوغستين بيزيمبوغو (*ICTR-2000-56-I*) والمدعية العامة ضد جان بابتستي غاتيت (*ICTR-2000-61-I*) والمدعية العامة ضد هاتقيكيمانا (*ICTR-2000-55-I*). واستعرض القاضيان اوستروفسكي ودولنك بوصفهما قاضيين مناوبين ثلاثة أوامر وأصدراها وعقدا جلسات أولية بشأن هذه القضايا الثلاث.

دال - دائرة الاستئناف

٤٤ - أصدرت دائرة الاستئناف في الفترة قيد الاستعراض حكمين وستة قرارات بشأن استئنافات تمهيدية واتصل أحد القرارات بطلب متنوع وتعلق ١١ قرارا بطلبات أثناء مرحلة

الاستئناف وبسبعة أوامر. وقدم استئناف جديد ضد الحكم كما قدمت إخطارات بالاستئناف بشأن استئنافين ضد الحكم.

١ - الاستئنافات ضد الحكم

المدعية العامة ضد إغناس باغليشيما (*ICTR-95-1A-A*)

٤٥ - في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وبعد الاستماع للاستئناف في مقر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ أصدرت دائرة الاستئناف حكمها شفويا ورفضت الدائرة بالإجماع دعوى باغليشيما القائلة بعدم جوازية قبول استئناف الادعاء وشطبت استئناف الادعاء بناء على الوقائع وأكدت بالتالي براءة باغليشيما من جميع التهم. وقدمت دائرة الاستئناف أسبابها الخطية لإصدار الحكم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

المدعية العامة ضد جورج أندرسون أنديروبرومي روتاغاندا (*IC TR-96-3-A*)

٤٦ - جرى الاستماع للوقائع في ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في أروشا. وأصدرت دائرة الاستئناف بعد ذلك أوامر وقرارات استجابة للطلبات المقدمة من روتاغاندا لبيان وعرض أدلة إضافية. ونتيجة لتلك الطلبات استمعت دائرة الاستئناف لشاهد جديد ولبيانات إضافية بشأن الوقائع في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في لاهاي. ونقل روتاغاندا مؤقتا إلى لاهاي لحضور جلسة الاستماع وأمر بإعادته إلى أروشا في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٤٧ - أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ في أروشا. وشطبت دائرة الاستئناف الإدانة بناء على التهمة ٧ من عريضة الاتهام (الجريمة ضد الإنسانية والقتل) وألقت بأغلبية ٤ إلى ١ تبرءة ساحة روتاغاندا بشأن التهمة ٤ والتهمة ٦ من لائحة الاتهام (القتل كانتهاك للمادة ٣ من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩) ورفضت الأسس المتبقية لاستئناف روتاغاندا. وأكدت دائرة الاستئناف عقوبة السجن مدى الحياة التي فرضتها الدائرة الابتدائية.

المدعية العامة ضد اليزاخان انتاكيروتيمانا وغيريراد انتاكيروتيمانا (*ICTR-96-10 @ 17- A*)

٤٨ - قدمت الأطراف إخطارات بالاستئناف في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وقدمت إحاطات بالاستئناف من قِبل الادعاء وانتاكاريموتمنس في ٢٣ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

المدعية العامة ضد لورانت سيمانزا (*ICTR-97-20-A*)

٤٩ - في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مدَّدت دائرة الاستئناف موعد تقديم إخطار سيمانزا بالاستئناف. وفضلا عن ذلك أُمر قلم المحكمة بضمان توفر الترجمة الفرنسية لحكم المحكمة

وإخطار الأطراف بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقدم الطرفان إخطارات بالاستئناف في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

المدعية العامة ضد إليزر نيتيقيكا (*ICTR-96-14-A*)

٥٠ - بعد طلب مقدم من نيتيقيكا حددت دائرة الاستئناف موعدا نهائيا لتقديم إخطارات الاستئناف وإحاطات الاستئناف وأمرته بتقديم طلبه للاستئناف في موعد لا يتجاوز ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وإحاطة الاستئناف في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وأصدرت دائرة الاستئناف توجيها لقلم المحكمة أيضا بتعميم الترجمة الفرنسية لحكم المحكمة على الأطراف في موعد لا يتجاوز ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقدم نيتيقيكا إخطارا بالاستئناف في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٢ - الاستئنافات التمهيدية

المدعية العامة ضد فرناند ناهيمانا (*ICTR-96-11-A* و *ICTR-99-52-A*)

٥١ - أصدرت دائرة الاستئناف قرارات في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣. ورفضت الدائرة في القرار الأول طلب المستأنف منحه إذنا لاستئناف قرار الدائرة الابتدائية الأولى الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الذي رفض فيه طلبه للإذن المؤقت. وقررت دائرة الاستئناف أن مقدم الاستئناف قد فشل في بيان الكيفية التي أخطأت بها المحكمة في اتخاذ القرار المطعون فيه. وفي القرار الثاني رفضت دائرة الاستئناف طلب المستأنف المتعلق بإلغاء قرار الدائرة الابتدائية الأولى الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن استدعاء شهود من الخبراء ونطاق الشهادة التي يقدمها الشهود من الخبراء. ووجدت دائرة الاستئناف أن القرار المطعون فيه لا يخضع للاستئنافات التمهيدية كحق نظرا لأن الطلب قدم بموجب المادة ٧٣ (ألف) .

المدعية العامة ضد جان بانمبارا (*ICTR-01-65-A*)

٥٢ - في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، رفضت دائرة الاستئناف طلب مقدم الاستئناف للإذن بالاستئناف ضد قرار الدائرة الابتدائية الأولى الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الذي رفض طلب المستأنف المتعلق بالإذن المؤقت. ورأت دائرة الاستئناف أن مقدم الاستئناف أخفق في بيان الكيفية التي يمكن أن تكون قد أخطأت بها الدائرة الابتدائية في إصدار القرار المطعون به.

المدعية العامة ضد كاسيمير بيزومنغو (*ICTR-99-50-A*)

٥٣ - في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، رفضت دائرة الاستئناف طلب مقدم الاستئناف المتعلق بالإذن للاستئناف ضد قرار الدائرة الابتدائية الثانية الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ الذي رفض بسببه طلبه من أجل الإذن المؤقت. ورأت دائرة الاستئناف أن مقدم الاستئناف فشل في بيان الكيفية التي أخطأت بها المحكمة بشأن القرار المطعون فيه.

المدعية العامة ضد إيلي نديابناجي (*ICTR-96-8-A*)

٥٤ - رفضت دائرة الاستئناف في قرارها الصادر في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ طلب مقدم الاستئناف المتعلق بمنحه إذنا للاستئناف ضد قرار الدائرة الابتدائية الثانية الصادر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ المتعلق برفض الإذن المؤقت. ورأت دائرة الاستئناف أن مقدم الاستئناف لم يوضح الكيفية التي أخطأت بها الدائرة الابتدائية في تقييمها لظروف منح الإذن المؤقت ورأت أن الدائرة الابتدائية قد راعت على نحو صحيح واقعة استمرار المحاكمة ضد مقدم الاستئناف وضرورة اكتمالها بطريقة منظمة.

المدعية العامة ضد انوسانت ساجاهوتو (*ICTR-00-56-A*)

٥٥ - في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، رفضت دائرة الاستئناف طلب مقدم الاستئناف لمنحه إذنا للاستئناف ضد قرار الدائرة الابتدائية الثانية الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الذي رفض الإذن المؤقت. ولاحظت دائرة الاستئناف أن الطلب قدم في وقت غير ملائم ولكن رأت أن من الضروري النظر فيه على أساس الوقائع. وقررت دائرة الاستئناف أن مقدم الطلب قد فشل في بيان الكيفية التي تكون قد أخطأت بها الدائرة الابتدائية عندما حكمت وفقا للمادة ٦٥ (باء) بعدم وجود ظروف استثنائية تبرر منح الإذن المؤقت. ولاحظت دائرة الاستئناف أن كلمة (استثنائية) تحمل معنى واضحا بشكل كاف ولا تحتاج لتعريف إضافي.

المدعية العامة ضد ايمانويل روكندو (*ICTR-01-70-AR72*)

٥٦ - في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، نظرت دائرة الاستئناف في طلب تمهيدي مقدم من روكندو ضد القرار الذي أصدرته الدائرة الابتدائية الثالثة في ٢٦ شباط/فبراير الذي يرفض طلبا أوليا يطعن في لائحة الاتهام استنادا إلى عدم الاختصاص. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ منحت هيئة مكونة من ثلاثة قضاة إذنا بالاستئناف ولا تزال المسألة قيد النظر.

المدعية العامة ضد أسرة كابوجا (Miscellaneous Kabuga Family-01-A)

٥٧ - نظرت دائرة الاستئناف في طلب مقدم من أسرة فلسيان كابوجا طلبت فيه من دائرة الاستئناف أن تقرر من جملة أمور إلغاء قرار الادعاء الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وقرار رئيس المحكمة الصادر في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ ورفع التدابير المؤقتة التي تفرضها السلطات الفرنسية على أساس طلب التعاون الصادر من الادعاء. ورفضت دائرة الاستئناف في قرارها الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ الاستئناف على أساس أنه لا النظام الأساسي ولا القواعد تمنح مقدم الاستئناف الحق في اللجوء المباشر إلى دائرة الاستئناف.

٥٨ - لاحظت دائرة الاستئناف في قرارها أن الإجراء الذي اتخذه الادعاء تم بناء على قاعدة وضعها القضاة. وبالتالي يحتفظ القضاة ضمنيا ومن خلال الآلية الملائمة للدائرة الابتدائية بالمسؤولية في استعراض مثل هذه الإجراءات ولا سيما عندما يدعي غير الأطراف تعرضه للمعاناة. ونتيجة لذلك نصت دائرة الاستئناف على أن لطالب الاستئناف الحق في طلب استعراض قضائي من جانب الدائرة الابتدائية للقرار الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقررت دائرة الاستئناف كذلك أنه لا يوجد ما يمنع مقدم الاستئناف من أن يطلب إلى الادعاء من جديد إعادة النظر في ذلك القرار.

ثالثا - مكتب الادعاء

٥٩ - واصل الادعاء أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض تنفيذ استراتيجيته في التحقيق في القضايا الجديدة وإعداد القضايا للمحاكمة وإجراء المحاكمات وإجراءات الاستئناف. وأولى الادعاء اهتماما خاصا لتنقيح استراتيجيته لإكمال التحقيقات ومحاكمة الأشخاص بطريقة منظمة ومنح أكبر قدر من الاهتمام للجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة. وعمل ضمن هذا السياق باستمرار على تنقيح أهدافه من التحقيقات الجارية والمتوقعة من أجل إنجاز ولاية المحكمة. وإذا تلقى الادعاء التعاون اللازم وبخاصة من الدول المعنية فإنه يتوقع أن يكمل التحقيقات المتبقية بنهاية عام ٢٠٠٤ وعرض جميع لوائح الاتهام الجديدة لتأكيدها بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٦٠ - بدأ الادعاء في تنفيذ استراتيجيته التكميلية بمحاكمة بعض القضايا الأكثر تعقيدا وتشمل العديد من المتهمين. وأدى ذلك إلى زيادة مماثلة في الموارد والجهود المكرسة للمحاكمات بالمقارنة إلى التحقيقات. وضمن هذا السياق يعمل نائب المدعي الجديد (الفقرة ١٢ أعلاه) في مقر المحكمة في أروشا حيث تعقد المحاكمات بالرغم من أنه يقوم من

حين إلى آخر بزيارة رواندا. ويساعده اثنان من كبار المدراء أحدهما كبير المدعين الذي يقوم بتنسيق استراتيجية المحاكمة والجهود وكبير المحققين الذي يعمل على توجيه التحقيقات.

٦١ - وكنتيجة للتحقيقات التي تم إجراؤها جرى تأكيد عريضة اتهام جديدة أثناء الفترة قيد الاستعراض. وتتعلق عريضة الاتهام بسارسيس ريتراهو الذي يوجد حاليا في سجون المحكمة. وفضلا عن ذلك ألقي القبض على ثلاثة متهمين آخرين منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢ هم أوغسطين بيسمونجو وجان بابتستي غاتيتي وإيدافونسي هاتيكيمانا. وتم القبض على جميع هؤلاء المتهمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لجهود فريق التتبع الذي تلقى مساعدة حاسمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما من خلال برنامجها لدفع الجوائز من أجل العدالة.

٦٢ - تميزت الفترة قيد الاستعراض بزيادة ملحوظة في الجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجية الإكمال. وركزت التحقيقات بصفة خاصة على المشتبه فيهم الذين يدعى بتوليهم مراكز السلطة في رواندا وكذلك بالأشخاص الذين يدعى باشتراكهم بصفة خاصة في الجرائم الجسيمة التي تشمل الاغتصاب والمضايقات الجنسية الأخرى. وأكملت أفرقة الادعاء الإجراءات المتعلقة بالمحاكمات في ثماني قضايا مختلفة شملت ٢١ متهما وأكملت الإجراءات للمحاكمات في سبع قضايا منها. وقدم مكتب الادعاء استئنافا بشأن قضية انتاكيروتيمانا ويشارك أيضا في إجراءات أمام دائرة الاستئناف فيما يتعلق بقضيتي باجيليشما وروتوغاندا.

٦٣ - بعد انتخاب القضاة المخصصين أجرى المكتب إصلاحات داخلية لزيادة قدرته على المحاكمات حتى يمكنه القيام بالمحاكمة لست قضايا مختلفة كل يوم. ويشعر الادعاء بالارتياح الآن نظرا لأن مكتبه بعد أن أعيد تشكيله سوف يصبح في مركز يتيح له ذلك وإن ظل يساوره القلق بشأن إمكانيات تأمين حضور جميع شهود الادعاء في الوقت المناسب. وسوف يكون حاسما للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في المرحلة الأولى الحصول على المرافق الملائمة وعلى الدعم من جانب الدول لاستضافة جميع شهود الادعاء ولا سيما الشهود من الداخل الذين يحتاجون لتوفير احتياجات خاصة فيما يتعلق بالحماية والنقل المحتمل. ثانيا يؤمل أن تساهم حكومة رواندا في الوصول إلى شهود الادعاء في الوقت المناسب لضمان مثولهم أمام المحكمة عند الحاجة. وفي هذا الصدد ظلت المدعية العامة ونائب المدعية يجريان حوارا مستمرا مع ممثلي حكومة رواندا وكذلك مع المنظمات التي تمثل الضحايا الروانديين. وواصلت المدعية العامة تشديدها على أهمية إعلام الشعب الرواندي ولا سيما ضحايا الجرائم التي تقع ضمن ولاية المحكمة بعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

رابعا – قلم المحكمة

ألف – مكتب رئيس قلم المحكمة

٦٤ – تظل كفالة التعاون التام من جانب الدول عند الاقتضاء وضمان دعمها وتحسين صورة المحكمة عناصر تتسم بأهمية خاصة للأنشطة اليومية لمكتب رئيس قلم المحكمة. وفي هذا الصدد أثبتت البعثات التي قام بها رئيس قلم المحكمة في عام ٢٠٠٢ إلى كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو جدواها. فقد ساهمت هذه البعثات في تسهيل القبض على متهمين كبار كانوا يختبؤون في هذين البلدين وتم نقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ وقع رئيس قلم المحكمة اتفاقا بإنفاذ العقوبات مع فرنسا. ومن المأمول توقيع اتفاق مماثل مع إيطاليا في وقت قريب.

٦٥ – أكد رئيس قلم المحكمة تأييده لبرنامج حكومة الولايات المتحدة لتقديم جوائز من أجل العدالة كما قام بعقد حلقات عمل وقدم إحاطات صحفية مع السفير الأمريكي بيير ريتشادر بروسبار المعني بقضايا جرائم الحرب. وقام رئيس قلم المحكمة أيضا بزيارات إلى سلطات البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى حيث يعتقد باختباء المشتبه فيهم والمتهمين الرئيسيين.

٦٦ – من أجل الحصول على تأييد الدول والمؤسسات الأخرى قام رئيس قلم المحكمة بزيارات مختلفة قادته إلى جهات مختلفة شملت نيروبي ودار السلام ودربان ولاهاي وجنيف وأديس أبابا وكيغالي. وأتاحت كل زيارة فرصة لتعزيز زيادة الوعي بالمحكمة وأنشطتها. ويجدر بالذكر في هذا الصدد مبادرة رئيس قلم المحكمة التي قدمها للاتحاد الأفريقي لإصدار قرار يدعو من جملة أمور إلى زيادة الدعم لعملية المصالحة في رواندا وإنشاء صندوق خاص لضحايا الإبادة الجماعية في رواندا. ولم يسمح الوقت باعتماد هذا القرار أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في دربان في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢. وقد حافظت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على صلات وثيقة مع الدول التي وافقت على تبني وتأييد مشروع قرار يقدم إلى الاجتماع المقبل للاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بالتعاون بين المحكمة والحكومة الرواندية فقد فتحت زيارة رئيس قلم المحكمة إلى رواندا في آذار/مارس ٢٠٠٣ أبوابا جديدة لحفز اهتمام ودعم السكان المحليين لعمل المحكمة. وقام رئيس قلم المحكمة أثناء وجوده في رواندا بزيارة البرلمان واللجنة الوطنية للمصالحة والوحدة وإحدى المدارس في نيانج ومقاطعة كيبيو ومركز المصالحة في جامعة بوتار ومركز حل الصراعات والمركز الوطني للتدريب القضائي ومختلف مواقع الإبادة الجماعية بصحبة ممثلين لنقابة المحامين الروانديين.

وتمثل هذه الزيارة مؤشرا لمبادرة رئيس قلم المحكمة الجديدة من أجل تعزيز المعرفة والوعي بعمل المحكمة على مستوى القاعدة. وسيتم الإبقاء على هذا الزخم الجديد ليس فقط في رواندا ولكن أيضا في منطقة البحيرات الكبرى في ما تبقى من فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٤ وفي السنوات اللاحقة لتعزيز مختلف مكونات تراث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ورحبت المحكمة بوفد للمحامين الروانديين بقيادة رئيس نقابة المحامين الروانديين ومن المتوقع أن يقوم أعضاء من البرلمان الوطني وممثلي الادعاء الروانديين والسلطات الأخرى بزيارة المحكمة في وقت قريب.

٦٧ - أبدى رئيس قلم المحكمة اهتماما تاما بتعزيز التعاون بين المحكمتين المخصصتين. فبعد تبادل الزيارات بين المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حدد رئيسا قلم المحكمتين المخصصتين مجالات وسبل التعاون بين المؤسستين القانونيتين. وفي هذا الصدد ينص اتفاق للتمويل أبرم بين المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة ولجنة المجتمعات الأوروبية في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ على تمويل مشاريع التعاون المشترك بين المحكمتين. ويجري بالفعل تنفيذ مشروع للإتصالات المشتركة وسوف يتيسر لكل من المحكمتين في وقت قريب إمكانية متابعة إجراءات المحكمة الأخرى وقت سيرها.

١ - وحدة الصحافة والشؤون العامة

٦٨ - تواصل المحكمة تقديم المعلومات إلى الجمهور الرواندي وبصفة خاصة من خلال برنامجها للتوعية في رواندا. وتوفر المعلومات من خلال تسهيل الإقامة المستمرة لأحد صحفيي الإذاعة الرواندية في أروشا واستضافة مجموعات من الصحفيين الروانديين وتنظيم حلقات عمل في رواندا والعمل عن كثب مع المنظمات غير الحكومية الرواندية وتوزيع مختلف الوثائق العامة باللغات الفرنسية والانكليزية والكينيارواندية على نطاق البلاد. وتستضيف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مبانيها أيضا نحو ١٥ صحفيا يقدمون تقارير عن عملها بشكل يومي. ويواصل المركز الإعلامي للمحكمة في كيغالي (المساهمة في المصالحة) استقباله لعدد كبير من الزوار يوميا من بينهم الطلبة والصحفيون والموظفون المدنيون والقضاة والمحامون إضافة إلى المواطنين العاديين. ونظمت المحكمة معارض وحلقات عمل في مدن كيغالي ودار السلام وأروشا وموشو ونيروبي أثناء الفترة المشمولة بالمناقشة. ونُظم معرض كبير أيضا لعمل المحكمة في جنيف من أجل المجتمع الدولي.

٦٩ - اتسعت قائمة تمثيل وسائط الإعلام وتوزيعها لتشمل أكثر من ٠٠٠ ٣ فرد ومنظمة مما يعتبر مؤشرا لنشر عمل المحكمة وبثه على نطاق العالم. وبالإضافة إلى الكراسات والنشرات الصحفية والملصقات والكتيبات والإصدارات الصحفية التي توزعها المحكمة تم

إنتاج فيلم خاص عن عمل المحكمة باسم ''العدالة اليوم والسلام غدا'' بثلاث لغات هي الكينيارواندية والانكليزية والفرنسية. ويوزع الفيلم الذي يعرض إنجازات المحكمة على مختلف محطات التليفزيون المحلية والدولية والجامعات والمنظمات غير الحكومية وعلى الأفراد.

٢ - برنامج قضايا الجنسين ومساعدة الضحايا

٧٠ - أعاد رئيس قلم المحكمة تنظيم برنامج قضايا الجنسين ومساعدة الضحايا انسجاما مع ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقواعد وأنظمة الأمم المتحدة. ومن أجل هذه الغاية وافق على إنشاء برنامج لمساعدة الشهود ضمن وحدة دعم الشهود والضحايا بالمحكمة لتحسين سُبل الحصول على الرعاية الطبية وعلى المشورة النفسية والقانونية للضحايا الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة. وسوف يتم تمويل مشاريع البرنامج إلى حد كبير من الصندوق الاستئماني.

٧١ - وكجزء من عملية إعادة التشكيل وكوسيلة لضمان التأهيل المستدام للشهود والضحايا بعد انتهاء ولاية المحكمة، استضاف رئيس قلم المحكمة اجتماعا في كيغالي في ١ آذار/مارس ٢٠٠٢. والتقى أعضاء المجتمع الدولي في رواندا وممثلو الحكومة الرواندية والأفراد من منظمات الناجين لإنشاء فريق عمل لتقديم المساعدة للضحايا.

٧٢ - يشمل الاقتراح المتعلق بمساعدة ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤ إنشاء فريق استشاري يتألف من أعضاء الحكومة الرواندية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوفود الدبلوماسية والاتحاد الأوروبي ورابطات الناجين. وسوف يعمل الفريق الاستشاري لتحديد احتياجات الضحايا والتنسيق مع المنظمات على الصعيد الإقليمي. وسوف تتعاون المحكمة بصفة مركز استشاري مع المؤسسات التي يُطلب إليها توفير السبل من أجل التأهيل والمساعدة. وستقوم المحكمة مع الأعضاء الآخرين في الفريق الاستشاري بجمع الأموال وتنفيذ برامج الدعوة وتقديم المساعدة والدعم للضحايا.

٣ - المكتبة

٧٣ - واصلت المكتبة إنتاج ونشر وإتاحة الببليوغرافيا الفصلية على صفحة الاستقبال التابعة لمكتبة المحكمة على الشبكة. ويتلقى مستخدمو المكتبة من خلال نظام الانتقاء لنشر المعلومات معلومات بناء على طلبهم عن طريق البريد الالكتروني أو عن طريق المطبوعات. ووزعت قوائم بالمقتنيات الجديدة أيضا على أساس منتظم. وبالإضافة إلى ذلك شرعت المكتبة في استكمال قرص مدمج ثنائي اللغة بعنوان ''الوثائق الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وسوابقها القضائية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢''. واشتملت قواعد البيانات

الإلكترونية للمحكمة على أقراص وست لو وليكسس نكسس West Low و Lexis-Nexis ونظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وأقراص Proquest. وتتوفر أيضا المنتجات الإلكترونية الجديدة التي اقتنتها مجموعة مكتبات الأمم المتحدة لجميع الموظفين على صفحة الاستقبال التابعة للمكتبة على الشبكة.

باء – شعبة الخدمات القضائية والقانونية

١ – قسم إدارة شؤون المحكمة

٧٤ – واصلت أفرقة التقييم الثلاثة التابعة للقسم تسهيل الأداء المتزامن للدوائر الابتدائية الثلاث. وأدت المعايرة المستمرة للإجراءات والممارسات القضائية إلى تعزيز قدرة القسم على دعم الدوائر. وتم الاستمرار في نشر الصحيفة اليومية التي تُسجل الأنشطة القضائية للمحكمة. وتم تحسين أوجه الدقة والسرعة في إصدار الوثيقة وتنظيم دورات تدريبية مختلفة لتحسين قدرات المراسلين لدى المحكمة.

٢ – قسم دعم الشهود والضحايا

٧٥ – شهود الدفاع: تم إحضار ٢٧٠ شاهدا من ٢٧ بلدا. وكانت نسبة ٣٢ في المائة من هؤلاء من أوروبا و ٩ في المائة من رواندا و ٥٩ في المائة من بلدان أفريقية أخرى. ووفرت بلدان مثل فرنسا والنرويج وبلجيكا خدمات الحراسة الخاصة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مما سهل إلى حد كبير الحركة الدولية للشهود من وإلى أروشا. ويواصل رئيس قلم المحكمة متابعة هذا الموضوع للحد من الإجراءات الرسمية الضرورية لنقل الشهود إلى أروشا. ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يوفر المزيد من الحماية للشهود الضعفاء الذين لم يعودوا يحتاجون إلى كشف هوياتهم لعدد كبير من الأشخاص عندما يقدمون طلباتهم للإذن بالخروج للسلطات الرواندية. وتم الاتصال بين السلطات الرواندية ورئيس قلم المحكمة أثناء زيارته الأخيرة إلى رواندا وحصل على تعهد من السلطات الرواندية باتباع طريقة عمل ميسرة لنقل الشهود إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٧٦ – شهود الادعاء: تم إحضار ٤١ شاهدا من شهود الادعاء للإدلاء بإفاداتهم في خمس محاكمات. وظلت جميع الدوائر الابتدائية الثلاث تستمع لقضايا دفاع لما يزيد عن نصف السنة القضائية. وأدى ذلك في الواقع إلى الحد بما يزيد عن النصف من عدد شهود الادعاء الذين استدعوا للإدلاء بشهاداتهم في السنة السابقة. وقام القسم أيضا بتحرير النسخ لجميع شهود الادعاء قبل إتاحة النسخ للجمهور لتجنب كشف أية أدلة حساسة تكون قد

استخلصت في جلسات مغلقة. وتم تحرير نحو ١ ١٢٠ نسخة تضم ٤٣٣ ١٦٩ صفحة لنشرها.

٣ - قسم إدارة محامي الدفاع

٧٧ - تم أثناء الفترة قيد الاستعراض تعيين ١٨ محاميا لتمثيل الأشخاص المتهمين المعوزين. ويرفع ذلك عدد المحامين المعينين من قبل المحكمة حاليا إلى ٩٠ محاميا. وينتمي هؤلاء المستشارون إلى ثماني دول مختلفة. وواجه القسم تحديات عديدة أثناء الفترة قيد الاستعراض شملت ترشيد مشروع المساعدة القانونية للمتهمين المعوزين في ضوء الاهتمامات التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن زيادة تكاليف الدعم لأفرقة الدفاع وصيانة نظام ملائم وفعال لمرافق الاحتجاز لدى المحكمة والتحقيقات في دعاوى المحتجزين المتعلقة بالإعسار.

٧٨ - كان على القسم أن يوازن بين واقع القيود في الميزانية والحاجة إلى تجنب التحيز للمتهمين المعوزين. وفي هذا الصدد خلص فريق الاستعراض المعني بمشروع المعونة القانونية التابع للمحكمة والذي أنشأه رئيس قلم المحكمة إلى أن هنالك حاجة للاستفادة من تجربة الخبراء الخارجيين في مجال تقييم الرسوم قبل اتخاذ قرار نهائي لإنشاء نظام جديد للدفع يشمل وضع تعريف واضح وعملي للإعسار وتنقيح وتصميم نظام محسن للدفع لأعضاء فريق الدفاع في إطار برنامج المساعدة القانونية التابع للمحكمة. وقام خبير من المملكة المتحدة بدراسة الحالة في المحكمة ويتوقع أن يقدم تقريره في القريب العاجل. ويتوقع أيضا أن يساعد النظام المصمم الجديد في إمكانية التنبؤ بالرسوم ونفقات الدفاع وسهولة ميزنتها وتبريرها. ورهنا بتنفيذ نظام الدفع الجديد اتخذت تدابير مؤقتة من أجل الحد من نفقات برنامج المساعدة القانونية. وقد تقرر بالفعل منذ أواخر عام ٢٠٠٢ تركيز المساعدة على المحاكمات الجارية وضمان عدم الموافقة إلا على الأعمال الضرورية السابقة للمحاكمة بالنسبة للقضايا التي لم يتحدد بعد تاريخ لبدء المحاكمة فيها. وبالإضافة إلى ذلك يطلب إلى أفرقة الدفاع تقديم خطة عمل بالنسبة لقضاياها في المرحلة السابقة للمحاكمة قبل الموافقة على طلباتها من أجل السفر. وأخيرا يجري حاليا تقييم أكثر صرامة للوقت المستهلك في الأنشطة التي نفذها أعضاء فريق الدفاع. وتوجد مقاومة كبيرة بما في ذلك الاعتراض على أسس من حيث المبدأ من محامي الدفاع للطريقة الميسرة الجديدة التي يتبعها القسم. ومن المأمول أن يقدم الاستشاري الخارجي اقتراحا بحل مقبول لجميع هذه المسائل.

٤ - قسم خدمات اللغات والمؤتمرات

٧٩ - أصبح قسم خدمات اللغات والمؤتمرات بعد تنفيذه لحلقة تدريبية داخلية يوفر الترجمة المتزامنة من اللغة الكينيارواندية وإليها لجميع الدوائر الابتدائية التابعة للمحكمة. ومثلما تمت

الإشارة إليه في الفقرة ٤ أعلاه يساعد هذا الإجراء في توفير نسبة ٢٥ في المائة من وقت المحكمة.

جيم – مرافق الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة

٨٠ – وصل عدد المحتجزين إلى ٥٢ محتجزا في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير إضافة إلى أربعة شهود محتجزين. وتوفي أحد المحتجزين في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ومن بين هؤلاء المحتجزين أدخل واحد منهم إلى مرفق الاحتجاز في آب/أغسطس ٢٠٠٢ ووصل اثنان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ووصل محتجز آخر في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وضم مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة ١٢ محتجزا من الشهود من رواندا وواحدا من مالي. ونفذت مشاريع محددة لتحسين المرافق ضمن وحدة الاحتجاز.

دال – شعبة الإدارة

٨١ – في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣ بلغ العدد الإجمالي لموظفي المحكمة ٨١٨ موظفا بالمقارنة إلى ٩٤٩ وظيفة مأذون بها. ولا تزال هناك ١٣١ وظيفة شاغرة مما يعني وجود معدل شغور بنسبة ١٤ في المائة. ووافقت الجمعية العامة اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ على ٣٢ وظيفة إضافية للقضاة المخصصين. ويرفع ذلك حجم قدرة التوظيف المأذون بها للمحكمة إلى ٩٨١ وظيفة. وبنهاية الفترة المشمولة بالتقرير وصلت عملية التعيين مرحلة متقدمة لجميع الوظائف الشاغرة. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي تم تمثيل ٨٦ بلدا في ملاك المحكمة من بينها ٤٠ بلدا من خارج أفريقيا و ٤٦ بلدا من داخل القارة. وفيما يتعلق بتمثيل الجنسين على المستوى المهني يعمل بالمحكمة ٢٩٩ موظفا من الفئة الفنية من بينهم ٨٣ من الإناث و ٢١٦ موظفا من الذكور. وفي الرتبة ف – ٥ فما فوقها توجد خمس موظفات من بين كل ٢٧ موظفا مما يرفع نسبة شغل الإناث لهذه الوظائف إلى ١٨ في المائة. ومما يؤسف له أن المحكمة لا تزال تشهد معدلا عاليا في النقل واستنزاف الموظفين نتيجة للاستقالات وعمليات النقل وعدم تمديد العقود والتقاعد والأسباب الطبيعية الأخرى.

٨٢ – أثناء الفترة المشمولة بالتقرير اشترك ١٩٤ متدربا من ٣٢ بلدا في برنامج للتدريب لدى المحكمة. وأشرفت المحكمة على ٣٩ متدربا من خلال الصندوق الاستئماني في الوقت الذي أشرف فيه مركز حقوق الإنسان بجامعة نوتردام بلوزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية على ١٣ متدربا من خلال منحة المجتمع المفتوح وأشرفت جامعة بريتوريا على متدرب

واحد من جمهورية تنزانيا المتحدة وأشرف ما مجموعه ١٤١ متدربا على أنفسهم إشرافا ذاتيا.

٨٣ - في عام ٢٠٠٢ قامت خدمات إدارة المباني بإصلاح مرافق الاحتجاز بإجراء التعديلات في جميع الزنزانات الحالية لإتاحة إمكانية الغسل فيها وتحسين مرافق التخزين. وتم تشييد ٢٩ زنزانة جديدة للشهود والمحتجزين بمواصفات حديثة كما تم تركيب حجيرات إضافية للمحامين ليصل عددها إلى ٢٠ حجيرة. ويجري إكمال حجرة أخرى للأسر الزائرة ويخطط لتشييد مبنى للألعاب الرياضية في منتصف عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك شيدت ست زنزانات للمحتجزين تضم وحدة للغسل بالقرب من غرف المحاكم الثلاث الحالية لدى المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك تم أثناء السنة تشييد وحدة للأدلة مقاومة للحريق وتم تأمينها بشكل كبير من أجل الادعاء إضافة إلى تشييد ممر آمن للوصول إلى مبنى المحكمة من جانب القضاة ورئيس قلم المحكمة والمحتجزين والشهود.

٨٤ - تعرب الأجهزة الثلاثة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن تقديرها للدعم والمساعدة التي تتلقاها المحكمة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان كما تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء ولاهتمامها ودعمها المستمرين للمحكمة في جميع أنشطتها.

الحواشي

(١) في قضية سيانغو غوالتي شملت ثلاثة متهمين، من المتوقع أن تصدر الدائرة الابتدائية حكمها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أو أوائل عام ٢٠٠٤.

(٢) انظر الرسالة المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة، القاضي نافاناثيم بيلي. أنشأ قرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠) مجموعة من القضاة المخصصين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

(٣) انظر الرسالة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ الموجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا آنذاك، القاضي بيلاي إلى الأمين العام، وقرار مجلس الأمن ١٤٨٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣.